

تعد الظاهرة الانتقالية في الحكم والمؤسسات أحد السمات البارزة للنظام السياسي الجزائري فمنذ الاستقلال وعلى مدى الثلاثين سنة الممتدة من جويلية 1962 إلى جانفي 1992 صدرت ثلاث دساتير ومجموعة من التعديلات الدستورية وخاضت البلاد التجربة الأحادية والتجربة التعددية ومع هذا الثراء والتنوع لم يكتب للجزائر خلال هذه المدة القصيرة أن عاشت فترة طويلة خارج الظاهرة الانتقالية، سواء كان ذلك في الفترات التي عرفت فيها البلاد دساتير أو تلك التي عاشتها بدون دساتير، حيث تعاقبت المراحل الانتقالية وفي كل مرة كانت تظهر مؤسسات ذات طابع مؤقت تسهر على السير العادي للدولة وفي نفس الوقت تتكفل بمهمة وضع الأسس والقواعد التي من شأنها العودة إلى حياة المؤسسات العادية.

وإن كانت هذه التحولات تبرز ثراء التجربة الجزائرية وتضاف إلى رصيدها في سعيها لإقامة مؤسسات قوية وبناء الدولة التي لا تزول بزوال الرجال، فإنها أيضا تكشف بجلاء ظاهرة عدم الاستقرار والتناسق والمرونة والتكيف مع المستجدات.

لقد كان ظهور المؤسسات الانتقالية عبر جميع المراحل السابقة ناتج بالدرجة الأولى عن أوضاع وأحداث وتحولات يمر بها المجتمع منها ما هو استثنائي راجع إلى حالة الانسداد، وفي هذا السياق شهدت البلاد خلال مدة الثلاثين سنة هذه عدة هزات أثرت بشكل أو بآخر على المؤسسات الجزائرية ولو بدرجات متفاوتة وشكلت محطات رئيسية على الصعيد المؤسسي.

فكانت المحطة الأولى غداة الاستقلال بمناسبة نقل السيادة من الدولة المستعمرة وإعادة بناء الدولة الجزائرية المحطمة منذ 1830 وما رافق هذا التحول من صراع على السلطة والمحطة الثانية تمثلت في قيام حركة 19 جوان 1965 أما المحطة الثالثة فتمثلت في أحداث 05 أكتوبر 1988 وما ترتب عنها من إصلاحات وتحول في طبيعة النظام من نظام أحادي إلى نظام تعددي، إلا أن تلك التجربة لم تؤمن انتقالا عاديا بل قادت إلى مرحلة انتقالية جديدة فكانت أحداث 11 جانفي 1992 كمحطة رابعة، حيث استدعى الفراغ في مؤسسات الدولة العليا

من رئاسة وبرلمان سد بذلك الشغور، وبذلك تكون المرحلة الممتدة من 1992 إلى 1997 واحدة من الانتقاليات التي عرفت البلاد، قامت خلالها مؤسسات انتقالية.

إن مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر لم تحظى بقدر كبير من الدراسة والاهتمام عكس المؤسسات الدستورية التي نالت قسطا وافرا من البحث والدراسة والتحليل والنقد ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة إبراز جميع الجوانب المتعلقة بهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات مرحلية تأسست كبديل لمؤسسات كانت قائمة أو كمؤسسات اضطلعت بدور انتقالي من حيث النشأة وضرورة ديمومة الدولة التي اقتضت قيامها ومدى تأثر وتأثير هذه المؤسسات على الحياة السياسية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أزمة الشرعية القائمة في النظام السياسي الجزائري، فهذا الأخير منذ الاستقلال وهو يبحث عن أسس تدعم وجوده، والتأسيس لعلاقات سياسية واجتماعية شرعية، ففي العديد من المحاولات كان القادة يتجهون إلى التأثير في الجماهير الشعبية من خلال مصدر محدد لهذه الشرعية، ولهذا فقد تظهر هذه الأهمية في هذا البحث عن المصادر التي اعتمدها النظام للكسب.

ومع أن التجربة الجزائرية ثرية حيث عرفت خلال فترات مختلفة هذا النوع من المؤسسات ذات الطابع الانتقالي، فإن مؤسسات المرحلة الانتقالية 1992-1995 تختلف عن تلك التي ظهرت في مراحل انتقالية سابقة في جوانب عديدة أهمها ما يتعلق بظرف النشأة، حيث أن المؤسسات محل الدراسة ظهرت في ظل مرحلة التعددية وهو ما يبين عمق الأزمة السياسية الانتقالية اعتبرت دستور 1989 أساسا وإطارا مرجعيا لها وهو الأمر الذي يقتضي البحث في التنظيم الجديد للسلطات وعلاقتها ببعضها وإلى المعايير الجديدة ويقود حتما إلى التعرض إلى مبدأ الفصل السلطات والثنائية التنفيذية واستقلالية القضاء والرقابة على دستورية القوانين، وهنا تكمن أهمية الدراسة حيث أن الموضوع قد حصر في إطار زمني محدد يسمح بالبحث والتحليل وجمع المعلومات حوله خاصة تلك المتعلقة بالجانب القانوني.

إن مؤسسات المرحلة الانتقالية 1992-1995 وحسب نصوص إنشائها هي مؤسسات مؤقتة تعمل على العودة إلى السير العادي للمؤسسات وللنظام الدستوري، ومن هنا تطرح مسألة مشروعيتها ابتداءً في كونها مطابقة في تأسيسها للدستور المعمول به آنذاك أم لا ؟ ومدى التزامها وتقيدها بالدستور بعد وجودها، ومدى شرعيتها في كونها نالت رضا الشعب أم لا ؟ وعموماً في تحديد طبيعة هذه المؤسسات وخصائصها والأسس التي قامت عليها والشرعية التي استندت إليها ومدى تأثيرها وقوتها مدى تحقيقها للأهداف التي اضطلعت بها.

يعتبر موضوع مؤسسات المرحلة الانتقالية ومسألة شرعيتها مهمة للغاية، وهو موضوع دقيق يتضمن أحداثاً كثيرة ومتشعبة، سنحاول معالجتها اعتماداً على بعض الدراسات في هذا المجال رغم قلتها.

فقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين نذكر منهم:

- الباحث محمد عمران، مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر، (1992-1997)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

- الباحثة نوال بلحري، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2007)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006.

- الباحث آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988-1999)، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2002.

- الباحثة حفيظة يونس، الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2000.

إضافة إلى هذه الدراسات فقد كان هناك العديد من الأبحاث التي تتناول المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومسألة شرعيتها، ولكن المجال لا يزال واسعاً للبحث في هذا الموضوع ولهذا نرى وجود نقص كبير في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، لذا نحاول أن يكون بحثنا هذا زيادة مفيدة في هذا الجانب.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي يركز على الدراسة الاستقرائية التي تسمح بالتحليل القانوني، فعلى الرغم من قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت الموضوع في شقه القانوني فإن غزارة النصوص التنظيمية والتشريعية التي صدرت خلال هذه المرحلة كانت من بين العوامل التي سهلت عملية التحليل وفي أحيان كثيرة ساعدت على المقارنة والنقد.

كما أن هذه الدراسة أخذت شكلا وطابعا كرونولوجيا وهو ما يجعلنا نشير إلى أن مصطلح الانتقالية كان قد أطلق بصفة رسمية على المرحلة التي بدأت في جانفي 1992 مع قيام المجلس الأعلى للدولة كانت تمثل بداية المرحلة الانتقالية، فالغاية من إنشاء هذه المؤسسات الانتقالية هو أنها كانت تهدف إلى تنظيم وتسير تلك الفترة الحساسة والعودة إلى الحياة الدستورية في الوقت المناسب.

وإذا كانت الدراسة تهدف إلى إلامام والإحاطة بمؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر (1991-1995) ومسألة الشرعية، فإن الإشكالية التي طرحناها هي:

ما طبيعة المؤسسات الانتقالية وما مدى شرعيتها ؟ ومدى وزنها وفعاليتها؟ وأثر قيام هذه المؤسسات على تنظيم السلطات وعلى النظام السياسي الجزائري ؟

وعلى ضوء ذلك قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، مسبوق بمقدمة ومنتهية بخاتمة، حيث تناولنا في **الفصل الأول** النظام السياسي الجزائري من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، تطرقنا فيه إلى النواة الأولى للدولة الجزائرية المعاصرة، متناولين الصراع على السلطة عقب الاستقلال، ونظام 19 جوان 1965، وإلى ما تم اعتماده كمصادر للشرعية في هذه المرحلة، ثم العودة إلى الشرعية الدستورية، كما تناولنا التوجه الجديد للنظام السياسي الجزائري، ملمين بإفرازات وتداعيات التحول الديمقراطي.

أما **الفصل الثاني** بعنوان مؤسسات المرحلة الانتقالية خصص لدراسة المؤسسات الانتقالية التي تم إنشاؤها بعد تأزم الوضع الناتج عن نتائج تشريعات 1991 والدخول في مأزق الفراغ الدستوري، متطرقين فيه إلى شرعية المجلس الأعلى للأمن وميلاد المجلس الأعلى للدولة، وإلى المجلس الاستشاري الوطني.